جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6
التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الثاني

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية (2020)

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

أوروبا..
في عام 2020

د. أنس التكريتي

مؤسسة قرطبة لحوار الثقافات - المملكة المتحدة

مجموعة التفكير الإستراتيجي

الملخص التنفيذي

كان العام 2020 فريدا من نوعه للقارة الأوروبية كما كان لسائر قارات العالم، حيث مثل وباء كوفيد – 19 تحد غير مسبوق في العصر الحديث لكافة مستويات الحياة ولكل البشر على الإطلاق، ومنها المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن الصحية والبحثية العلمية.

كما طغى فيروس كورونا على أهم الأحداث التي كان يتوقع أن تتصدر العناوين لهذه السنة، لا سيما قضية بركزت والانتهاء من إبرام صفقة بين بريطانيا التي صوت شعبها على الخروج من الاتحاد الأوروبي في عام 2016، وبين الاتحاد الأوروبي تنظم مستقبل العلاقة بين الطرفين، وقضية شبه جزيرة القرم المتنازع عليها بين أوروبا وروسيا التي بسطت سيطرتها عليها عام 2018، وقضايا أخرى ذات أهمية بالغة لا سيما على الصعيد الاقتصادي والأمني، كلها اتخذت مواقع ثانوية قياسا لقصة كورونا وتبعاتها من سياسات الوقاية والأمان، وحتى التأثيرات الاقتصادية والنفسية والمجتمعية، وبعدها جدليات اللوم ومن يتحمل مسؤولية انتشار الفيروس، وحتى متابعة ورصد بحوث إنتاج لقاح ناجع، والتي احتلت موقع الصدارة في كافة نشرات الأخبار كما احتلته في اهتمام وعناية الجمهور الأوروبي بشكل ليس له نظير.

كما أن جدلية العنصرية والتي جاءت بعد حادثة مقتل جورج فلويد، الرجل الأسود، على يد رجل شرطة أبيض في ولاية مينيسوتا الأمريكية، وعمت تفاعلاتها مختلف أنحاء العالم ولا سيما القارة الأوروبية بدولها ذات التاريخ الغارق في الإمبريالية والاستعمار، فباتت بذلك عنوانا لمرحلة مهمة دُفع الشارع الأوروبي دفعا لطرح تساؤلات كبرى حول تاريخه ومنظومة القيم والأخلاق التي يؤمن بها، مقابل ارتفاع أسهم اليمين المتطرف والعنصري في مختلف الدول الأوروبية، شكل قضية وصمت القارة الأوروبية في هذا العام.

ولا شك أن الأزمة الاقتصادية الماحقة والتي تجتاح دول العالم جميعا، وبالأخص دول أوروبا الغربية، بسبب جائحة كورونا وغيرها من الأسباب، تشكل وستشكل عنوانا رئيسيا في الأخبار الأوروبية لعام 2020 ولعدد من الأعوام التالية.

وملف العلاقات الخارجية، وحلف الناتو والعلاقة بالصراعات في شرق المتوسط بين اليونان وتركيا، وقضية شبه جزيرة القرم المحتلة من قبل روسيا، وكذلك ملف المهاجرين بحرا وبرا من القارة الأفريقية وكذلك من الشرق الأدنى والمتوسط، تشكل بالتأكيد محطات ذات أهمية في واقع ومستقبل القارة العجوز.

وينذر المستقبل بتحديات كبرى تواجه القارة الأوروبية، كمؤسسة الاتحاد الأوروبي وكذلك الدول الأوروبية متفرقة. فبقاء وفاعلية الاتحاد الأوروبي في ظل بركزت وكذلك الفروقات التي بدت جلية بين الدول الأعضاء إزاء جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية العميقة التي قد تطول بالإضافة إلى الموقف إزاء مهمات حلف الناتو وسياسات جنوب وشرق المتوسط والعلاقة التجارية والاستراتيجية مع الصين وروسيا، كلها تهدد احتماليات البقاء واستمرار أوروبا في أداء دور موازن ضمن الساحة الدولية.

أوروبا في عام 2020

أولا: تأثير الجائحة في الملف السياسي الداخلي

تأكدت إصابة أول مريض بفيروس الكورونا المتجدد (كوفيد 19) في أوروبا في نهاية شهر يناير[1]، ومنذ ذلك الوقت وحتى الأسبوع الأخير من العام 2020، أصيب حوالي 16 مليون و250 ألف شخص، ومات حوالي 405 ألف شخص[2]. وقد أثرت الجائحة في كافة مفاصل الحياة.

أظهرت الجائحة فروقات ضمن الاتحاد الأوروبي على مستوى سرعة الاستجابة لانتشار الفيروس، وعلى مستوى ردة الفعل الرسمية في كل بلد من البلاد الأوروبية. وقد أدى ذلك لارتفاع أصوات عدد من القادة الأوروبيين بالتنديد والانتقاد لموقف الدول الأوروبية الكبرى، والتي امتنعت عن تقديم المساعدات اللازمة لدول أوروبية عانت من تفشي الوباء بشكل خرج عن سيطرة إمكانياتها الطبية وقطاعاتها الصحية، كإيطاليا وصربيا[3]. حتى أن الرئيس الصربي صرح في مؤتمر صحفي بأن صربيا لا صديق لها في أوروبا، وأن صديقها الأوحد هو الصين والتي قدمت معونات لصربيا من مواد وقاية وأجهزة تنفس وغيرها. كما وصم الاتحاد الأوروبي بالحلم لا غير، وأن الحقيقة تخالف الواقع. وكذلك، فقد خرجت مظاهرات شعبية في عدد من الدول الأوروبية وأمام مقرات وممثليات الوحدة الأوروبية[4] تندد بموقف الدول الأوروبية الكبرى إزاء الدول الأصغر أو الأقل بروزا من حيث الأهمية السياسية.

كان من المستغرب غياب أي عملية تنسيق في التفاعل مع الجائحة من حيث مستوى الإجراءات أو توقيت الإغلاق أو تبادل المعلومات الخاصة بانتشار الجائحة أو التعاون في شأن المعدات الواقية والأجهزة المطلوبة للمرضى المصابين[5]، رغم أن من المآخذ الكبيرة على الاتحاد الأوروبي هو مستوى بيروقراطيته العالي حيث المعيرة وتوحيد القياسات والكميات والأحجام في أبسط القضايا والمسائل، ولكن حين انتشر وباء الكورونا المتجدد، لم يُر شيئا من ذلك التنسيق ولا التوافق ولا حتى التعاون على مستوى تبادل المعلومات. فمن الدول من سارع إلى الإغلاق التام وحظر عمليات الانتقال والسفر عبر الحدود خروجا أو دخولا، ودول اتخذت إجراءات شبه صارمة واكتفت بذلك، ودول أخرى كالسويد مثلا، من قرر عدم اتخاذ أية إجراءات قط، عدا تقديم النصائح العامة بشأن ضرورة غسل اليدين وتعقيمهما باستمرار وارتداء الكمامة والتباعد الاجتماعي، ولكن مع بقاء الحياة مفتوحة بشكل مطلق[6]. ورغم أن بعض الزعماء السياسيين حاولوا تدارك الأمر، إلا أنهم فعلوا بعد فوات الأوان في نظر العديد من الدول

(1) https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7068164/
(2) https://www.ecdc.europa.eu/en/cases-2019-ncov-eueea
(3) https://0i.is/1eW3
(4) https://www.theguardian.com/world/2020/nov/01/governments-lose-control-virus-revolt-civil-unrest-continent
(5) https://www.ft.com/content/5d46d911-aa45408-e-a14e-b4b82a75fd6d
(6) https://horizon-magazine.eu/article/lack-solidarity-hampered-europe-s-coronavirus-response-research-finds.html

الأوروبية لا سيما الصغيرة منها والتي لم تتمكن من التعامل الكفء مع تداعيات الجائحة لا على المستوى الصحي ولا على المستوى الوقائي ولا على المستوى الاقتصادي، مما يدفع الكثير من المراقبين إلى ترجيح احتمالية لجوء البعض إلى ذات المسار الذي اتبعته بريطانيا، وإجراء استفتاءات محلية بشأن البقاء في الاتحاد الأوروبي أو مغادرته.

استمرت ظاهرة صعود التيارات اليمينية واليمينية المتطرفة في مختلف أنحاء القارة الأوروبية[1] ويزعم البعض أن جائحة كورونا أسهمت في دعم ذلك الصعود، لا سيما على مستوى الشعوب والمجتمعات الأوروبية، حيث راجت العديد من الشائعات والأكاذيب والتلفيقات، ومنها أن الفيروس مصدره الأجانب، والبعض حصر الأمر في المسلمين[2]. ورغم تكذيب هذه الادعاءات إلا أن غياب الوضوح والصراحة في خطابات أكثر الحكومات الأوروبية، أو استثمار البعض لهذا الحدث لأجل التغطية على مساوئها وفشلها، قاد إلى استثمار التيارات والأحزاب والشخصيات اليمينية في أوروبا إلى استدعاء هذه الأكاذيب والشائعات لأجل تحقيق مصالح آنية رغم المآلات الخطيرة على المجتمعات على الآماد القريبة والمتوسطة والبعيدة. كما شهدت الدول الأوروبية المختلفة صعودا متباينا في الخطاب العنصري عموما، لا سيما حين وجد الكثيرون أنفسهم غير قادرين على الحصول على علاج أو وقاية من آثار الجائحة، فاستثمرت بعض المنابر الإعلامية والمنصات الافتراضية والتواصل الاجتماعي ذلك كي تروج لخطاب عنصري انعزالي يتسم بالكراهية. كل ذلك رغم أن أوائل من قدموا حياتهم ثمنا لأجل خدمة المرضى والمصابين بالكورونا من بين الأطباء والممرضين والعاملين في الحقول الصحية المختلفة في عدد من الدول الأوروبية، كانوا من أبناء المهاجرين من مختلف أنحاء العالم، لا سيما من آسيا وأفريقيا.

من بين الدول التي بادرت في تقديم المساعدات لبعض الدول الأوروبية التي واجهت صعوبات بالغة في التعامل مع انتشار الجائحة، تركيا، مما سبب حرجا بالغا لتلك الدول التي ارتفعت أصواتها ضد سياسات تركيا الخارجية وطالما شعرت بتهديد ثقافي واستراتيجي تمثلهما تركيا بالنسبة للقارة الأوروبية[3].

ثانيا: الاقتصاد الأوروبي وتأثيرات جائحة كورونا

ليس من شك أن تأثيرات الجائحة على الحالة الاقتصادية ستكون كارثية وربما تمتد لعدد من السنوات تحاول خلالها الدول الأوروبية التعافي من النكسة الاقتصادية الجامحة التي بدأت تضرب بأطنابها في كافة الدول الأوروبية وبدرجات متفاوتة. فبحسب المؤشرات الاقتصادية، بلغت نسب الانكماش في اقتصاديات الدول الأوروبية نسبا قياسية، ففي إسبانيا بلغ ت نسبة تراجع الناتج الإجمالي القومي ما يزيد عن ١٢٪، وفي بريطانيا أكثر من 10% بينما بلغ معدل التراجع على مستوى القارة الأوروبية حوالي 7.2% [4].

كما ارتفعت نسب العطالة من حوالي 6.2% على مستوى القارة الأوروبية إلى قرابة 8.5% مع توقعات

(1) https://www.socialeurope.eu/the-rise-of-right-wing-nationalism-poland-and-polanyi
(2) https://edition.cnn.com/202006/08//europe/muslims-coronavirus-england-islamophobia-gbr-intl/index.html
(3) https://0i.is/jbJO
(4) https://www.statista.com/statistics/1102546/coronavirus-european-gdp-growth/

بوصول تلك النسبة إلى 9% بحلول بداية عام 2021[1]، ويرجع ذلك بشكل أساس إلى تداعيات جائحة الكورونا والتي قد تسبب ارتفاعا في هذه النسب مع انهيار شركات كبرى وتراجع أداء قطاعات إنتاجية وصناعية وتجارية عدة بسبب الإجراءات المفروضة على هذه القطاعات والتي قد تستمر لفترة من الزمن رغم توفر اللقاح الناجع تلقي الدول الأوروبية لهذا اللقاح خلال الأشهر المقبلة.

شهدت مستويات التجارة الداخلية تراجعا بنسب تتفاوت بين 4.5 – 6.2%مقارنة بالعام الماضي 2019، ويعزى ذلك إلى انتشار وباء الكورونا بشكل أساس بالإضافة إلى تراجع الأداء الاقتصادي لعدد من الدول الأوروبية بسبب معدلات التضخم والقلق الذي انتاب القارة الأوروبية بسبب اقتراب موعد خروج بريطانيا نهائيا من الاتحاد الأوروبي دونما الوصول إلى صيغة اتفاقية تجارية، وغيرها من العوامل المتعلقة بالتجارة العالمية.

ورغم أن المؤشرات تومئ إلى أن الاقتصاد العالمي، ومن ضمنه الأوروبي، سيشهد تعافيا تدريجيا من منتصف عام 2021، إلا أن تلك المؤشرات تؤكد أن ذلك التعافي سيكون بطيئا ودون المستويات التي كانت متوقعة في منتصف عام 2020 حين انخفضت آثار الموجة الأولى من الجائحة. كما أن الاقتصاديات العالمية ستتغير شكلا ومضمونا والتجارة والاستثمار والأعمال في مختلف القطاعات سيشهد تحولات جذرية في فترة التعافي، مما يتطلب فترة من الزمن حتى يتم التأقلم مع الظروف والأحوال الجديدة، لذا فمن المتوقع استمرار الركود الاقتصادي طوال العام المقبل 2021 على أقل تقدير.

ثالثا: ملف السياسة الخارجية

كرس انتشار جائحة كورونا من تراجع عام في الدور الأوروبي على الصعيد الدولي، ولا سيما الدور الحيوي الذي أدته أوروبا على مدار ثلاث عقود ماضية بالأخص، وهو دور الموازن بين أقطاب القوة في العالم، والتزامها لملفات في غاية الأهمية، وعلى رأسها ملف الشرق الأوسط (الصراع العربي الإسرائيلي) بالإضافة إلى دور الوسيط مع عدد من الأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية، نيابة عن الغرب عموما. كما أن أوروبا لعبت، ولا تزال إلى حد ما، دورا هاما في دعم منظمات المجتمع المدني في الكثير من دول العالم النامية ولا سيما العالم العربي والإسلامي ودعمها لقضايا الحقوق والحريات وترويجها لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان[2]. كما أن أوروبا مثلت الطرف الأمثل لاستضافة جولات التهدئة بين قطبي العالم، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (الاتحاد السوفييتي سابقا)، كما لعبت دورا هاما فيما يتعلق بتسوية النزاعات الدولية وعقد الاتفاقات بين أطراف متصارعة. غير أن السنوات القليلة الماضية شهدت تراجعا في ذلك الدور لعدة أسباب منها الانقسام الداخلي، وتولي أحزاب قومية ذات منحى انعزالي لسدة الحكم في عدد من الدول، أو باتت مشاركة في عدد من الحكومات كالمجر والنمسا والسويد وإيطاليا وغيرها، مما قلص من حجم التأييد الشعبي الأوروبي لفكرة الوحدة الأوروبية وسبب تأزما في التوافق الأوروبي حول عدد من القضايا. كما أن صعود أسهم أحزاب يمينية معارضة في عدد من الدول اضطرت أحزاب الوسط الحاكمة أن تنحو منحى اليمين السياسي، كرس من ذلك

(1) https://0i.is/ZQaz

(2) https://www.die-gdi.de/en/briefing-paper/article/the-promotion-of-civil-society-in-developing-countries-the-example-of-european-development-cooperation/

المنحى وأدى لتراجع الدور الأوروبي خارجيا.

شهد عام 2020 استمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبين حليفتها الطبيعية، الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وذلك أساسا بسبب سياسات الرئيس المنتهي ولايته دونالد ترامب إزاء عدد من الملفات الحيوية ذات الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية. فتصريحات ترامب غير المدروسة وغير المتفق عليها والتي طالما فاجأت زعماء الحلفاء الأوروبيين، وتقربه الشديد من القيادة الروسية في نفس الوقت الذي شعرت أوروبا فيه بالمهانة نظرا لقيام القوات الروسية باحتلال شبه جزيرة القرم دونما رد فعل يذكر من قبلها ولا من قبل حليفتها الأهم، ثم قيامه بسحب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس[2] الخاصة بالمناخ وتهجمه المتواصل على حلف الناتو والأطراف الأوروبية في ذات الحلف لعدم سدادهم لحصتهم من موازنة الحلف على حد تعبيره، بالإضافة إلى إلغاء اتفاقية 5+1 بشأن المشروع النووي الإيراني، وهي الصفقة الأهم على المستوى السياسي والتي دفعت أوروبا إلى إبرامها خلال فترة رئاسة باراك أوباما، ثم إعلانه ما يشبه الحرب التجارية مع الصين والتي أثرت على الاستقرار الاقتصادي الأوروبي، وغيرها من السياسات ذات الأثر، والتي أدت إلى ارتخاء العلاقة الحميمة المعتادة بين واشنطن وبروكسل، كما بين واشنطن والعديد من العواصم الأوروبية الأخرى. وفيما يتعلق بإعلان ترامب القدس عاصمة لدولة إسرائيل[3]، ومضيه قدما دونما هوادة فيما نعت بصفقة القرن ومن ثم عمليات التطبيع بين عدد من الدول العربية ودولة إسرائيل، فقد شكل ذلك مقتلا للاتحاد الأوروبي والذي اعتبر طرفا أساسا فيما سمي باللجنة الرباعية الدولية[4] بشأن الشرق الأوسط، بجانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، حيث عدت تلك المبادرات الأحادية من قبل الرئيس الأمريكي إنهاء لعملية دبلوماسية دامت على مدى 18 سنة استهلكت أوقاتا وجهودا هائلة ومنحت الاتحاد الأوروبي ثقلا واعتبارا مهما على الساحة الدولية. كما أن تقارب ترامب مع سياسات شعبوية يمينية ويمينية متطرفة لبعض الحكومات والأحزاب الأوروبية واحتفاءه بها، وتهجمه المستمر على مؤسسات دولية غاية في الأهمية وقطعه للإسهامات المالية التي كانت الولايات المتحدة تقدمها لها، سبّب درجة عالية من الانزعاج الأوروبي من مواقف إدارته وساهم في تخفيض مستوى الأداء السياسي الدولي الإجمالي للكتلة الغربية، وخصوصا في قطاعات الدبلوماسية والقوة السياسية الناعمة، والتي برعت فيها أوروبا خلال العقود الماضية.

رغم السياسات الصارمة التي أعلنتها العديد من الدول الأوروبية، وزيادة القيود ونقاط المراقبة إلا أن موجات الهجرات عبر البحر ومن خلال ممرات برية استمرت[5]، ولا سيما تلك القادمة من وسط وشمال أفريقيا ومن الشرق الأدنى والمتوسط. وبلغت أعداد الواصلين إلى أوروبا عبر البر والبحر من المهاجرين (غير القانونيين) حوالي 95 ألف مهاجر من يناير وحتى منتصف شهر ديسمبر من 2020، وصل أكثرهم إلى شواطئ إسبانيا وإيطاليا. ورغم قلة هذه الأعداد نسبيا، خصوصا إذا ما قورنت بزهاء ثلاث ملايين مهاجر استقبلتهم تركيا لوحدها على مدى السنوات الثمانية الماضية مثلا، إلا أن عنوان

(1) https://0i.is/ktCi
(2) https://0i.is/cL16
(3) https://www.nytimes.com/201706/12//world/middleeast/trump-jerusalem-israel-capital.html
(4) https://www.un.org/unispal/un-system/un-system-partners/the-quartet/
(5) https://0i.is/vX5H

قضية الهجرة غير الشرعية والمهاجرين وتداعيات ذلك على واقع الأمن الداخلي والاقتصاد والتلاحم المجتمعي والانسجام الثقافي ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية والمواصلات والإسكان في ظل الأعداد الزائدة من هؤلاء المهاجرين[1]، وتأثير ذلك على المواطنين، أخذ حيزا واسعا من اهتمام الحكومات والإعلام بل وحتى المجتمعات الأوروبية. بل إن العديد من الانتخابات إما الحكومية أو البلدية والمحلية عبر بلدان أوروبا قاطبة، استخدمت قضية الهجرة والمهاجرين بشكل أو بآخر كعنوان رئيسي في الحملات الانتخابية المختلفة، وصعدت أسهم وحظوظ العديد من التيارات والأحزاب والشخصيات اليمينية المناهضة لاستقبال وإسكان المهاجرين، واستخدمت في ذلك خطابات بعضها كان واضح النزعة العنصرية والانعزالية بل والكراهية. وقد أسهم ذلك (وقضايا أخرى بالطبع) في زيادة حدة الانقسام المجتمعي الأوروبي بين اليمين واليسار، وبالتالي على كافة الملفات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الواقع الاقتصادي لعدد من الدول الأوروبي[2].

بجانب قضية المهاجرين، فلا شك أن قضية شرق المتوسط[3] تشكل قضية محورية بالنسبة لعدد من الدول الأوروبية، وبالأخص اليونان وقبرص اليونانية بالإضافة إلى عدد من دول أوروبا الشرقية، وذلك نتيجة لما يرونه تهديدا وجوديا من قبل توسع نفوذ وتأثير تركيا وزيادة قوتها الذاتية والداخلية أيضا. لذا فقد وقفت أوروبا، وبالأخص فرنسا، في صف اليونان في نزاعها مع تركيا حول الحدود المائية، وبدرجات متفاوتة وإن لم تصرح بدعم عسكري تقدمه لليونان في حال وصلت الأزمة إلى نقطة اللا عودة. ولعل تدخل فرنسا السريع في الساحة اللبنانية بعد وقوع التفجير الهائل في ميناء بيروت في الرابع من أغسطس، وسرعة وصول الرئيس ماكرون إلى العاصمة المنكوبة ولقاءاته مع القيادات اللبنانية جميعها بما فيها حزب الله، أكد رغبة فرنسا إلى أداء دور سياسي وربما عسكري في الساحة الدولية يفوق حجم آداء الوحدة الأوروبية الملزمة، والمحدودة في أكثر الأحيان، بإجماع أعضاءها ال27.

كما أن قضية ليبيا شكلت محورا من محاور السياسة الخارجية الأوروبية[4]، وإن كانت قد أحدثت انقساما واضحا في الموقف الأوروبي ولا سيما داخل صف الاتحاد الأوروبي، حيث نحت العديد من الدول وعلى رأسها بريطانيا وألمانيا دعم الحكومة الشرعية وفقا للأمم المتحدة، بينما خرجت فرنسا عن ذلك وصرحت بدعمها لجيش الجنرال خليفة حفتر، مما يؤكد رغبة فرنسا في التميز عن باقي دول الاتحاد إما بدافع تشجيع من دول أوروبية أخرى لا ترى أن الاتحاد الأوروبي يملك القدرة على أداء الدور المطلوب منه والمكافئ لحجم القضايا العارضة، أو بدافع الرغبة في التميز والانفراد وربما الضيق من محدودية قدرة الاتحاد الأوروبي على الفعل السريع والمؤثر في الوقت نفسه. وقد نددت الإدارة الفرنسية بالتدخل التركي العسكري والميداني في ليبيا وذهبت إلى تعليق دورها في حلف الناتو احتجاجا على ذلك الدور.

الموقف من تركيا شكل عنوانا للواقع السياسي الأوروبي خلال عام2020 [5]، فمن جهة أعربت دول أوروبية مختلفة عن ضيقها وانزعاجها من التحركات التركية العسكرية إما في الشمال السوري أو في

(1) https://www.migrationwatchuk.org/key-topics/public-services-infrastructure
(2) https://bfpg.co.uk/202002//the-divided-continent/
(3) https://cepa.org/europes-test-in-the-eastern-med/
(4) https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/82240
(5) https://blogs.lse.ac.uk/europpblog/202001/10//the-eus-turkey-challenge/

الغرب الليبي أو في أذربيجان في حرب الأخيرة ضد أرمينيا. كما صدرت تصريحات من بعض الدول، ومنها فرنسا تنقد سياسات الحكومة التركية بشأن بعض القضايا الداخلية في تركيا، وغيرها خارجها، مما نم عن وجود إشكالات مع تركيا تتجاوز مجرد الخلافات السياسية أو الاستراتيجية، وتبلغ درجة الخلافات الثقافية والحضارية، حتى أن بعض زعماء أوروبا الشرقية صرح بأن تركيا بقيادتها الحالية ومشروعها الداخلي والخارجي الذي يرمي إلى بسط النفوذ التركي على مناطق واسعة، تشكل تهديدا وجوديا لها. كما أن توسع القدرات العسكرية التركية وتطور التصنيع العسكري المحلي ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النوعية، واقتناء تركيا لمنظومة دفاع S400 بدلا من الصواريخ الأمريكية، أشعر العديد من دول أوروبا بالخوف من تنامي الدور التركي على نطاقات استراتيجية عدة، قد تهدد استقرارها ونفوذها. ومن جهة أخرى سارعت العديد من الدول الأوروبية إلى الثناء على الدور التركي في مدها بما كانت تحتاجه لأجل مواجهة آثار جائحة كورونا، من مواد ومعدات طبية ووقائية، عجزت، أو رفضت، شقيقاتهم من الدول الأوروبية عن تقديمها. كما أن دور تركيا الحيوي في الحد من وصول موجات المهاجرين الفارين من مناطق الصراعات المحيطة بحدودها، إلى الحدود السياسية لدول أوروبية شرقية، يؤكد رؤية البعض ممن يتابعون المشهد من الأوروبيين، بأن تركيا «شر لا بد منه»[1] بالنسبة لأوروبا.

رابعا: الشأن الداخلي وظاهرة التطرف

في الوقت الذي طغت فيه قضية جائحة الكورونا على المشهد الداخلي الأوروبي، كان لملف التطرف جولة في عام 2020، ولا سيما ما يتعلق بالتطرف اليميني وملف العنصرية والتوجهات الانعزالية[2]. فرغم أن أكثر الدول الغربية ومنها الدول الأوروبية تعارفت على اقتران صفة التطرف بالمسلمين، إلا أن مستويات الجريمة والاعتداء والعنف من قبل جماعات يمينية عنصرية متطرفة في مختلف أنحاء القارة الأوروبية جعل عدد من تلك الدول تعدل مصطلح ملف التطرف كي يتضمن التطرف «الأبيض» ضمن من يشملهم هذا الملف. كما أن دوائر مكافحة الإرهاب الأمنية والفكرية في عدد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما، قررت أن يشتمل عملها واهتمامها الجماعات المتطرفة البيضاء والنزعات العنصرية والجماعات الكارهة للغير[3]، نظرا لارتفاع معدلات الجريمة التي ترتكبها أمثال هؤلاء ونظرا للخطاب الباعث للكراهية والانقسام الذي تتبناه بشكل عام، ولا سيما منها جريمة مذبحة المسجدين في مدينة كرايسچيرچ في نيوزيلاندا عام 2019 التي ارتكبها عنصري أسترالي أبيض فأودى بحياة 52 من المصلين، بالإضافة إلى ازدياد حوادث العنف ضد السود واليهود والمسلمين والمهاجرين بشكل عام في الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص خلال الأشهر القليلة الماضية.

وتتأثر الساحة الأوروبية بظاهرة ترامب، كما تتأثر بعامل الرئيس المجري أوبان والذي يحظى في بلده بشعبية كبيرة نظرا لتصريحاته الفجة ضد المسلمين والأجانب من خارج القارة الأوروبية والتي تتسم بخطاب عنصري مليء بمصطلحات تنم عن الكراهية، وتجاوزت شعبيته حدود المجر لتصبح حافزا للعديد من الأصوات العنصرية والشعبوية في عموم القارة الأوروبية، والتي تشير إلى نجاح

(1) https://www.elbalad.news/4166007
(2) https://0i.is/movk
(3) https://0i.is/vb1y

سياسات السياسي العنصري وإلى انخفاض معدلات الجريمة في المجر مقارنة بغيرها من الدول الأوروبية وبالأخص تلك التي تستقبل لاجئين ومهاجرين كألمانيا وفرنسا وبريطانيا. وتشكل صعود أحزاب وشخصيات متطرفة إلى سدة الحكم في عدد من الدول الأوروبية خطرا حقيقيا على مستقبل المجتمعات الأوروبية واستقرارها، وإن نجحت في حل بعض الإشكالات على الأمد القصير، كمشكلات الجريمة والاقتصاد، ولكنها تعد تهديدا حقيقيا لنسيج المجتمعات الأوروبية واستقرارها وتعايشها مع واقعها الجديد كمجتمعات متعددة الإثنيات والأعراق والأديان والثقافات.

شهدت الساحة الأوروبية عدد من الحوادث والهجمات التي تندرج تحت عنوان الإرهاب، بعضها قام بها مسلمون وبعضها قام بها غير مسلمين. ومن أبرز تلك الهجمات تلك التي قام بها شاب شيشاني الأصل في باريس حين قتل مدرس فرنسي استخدم الرسومات السيئة بحق الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في درس له وقطع رأسه[1]، ثم حادثة طعن لثلاثة فرنسيين في مدينة نيس وهجوم ناري قام به شاب من أصل تونسي في فيينا[2] أودى بحياة ثلاثة وإصابة عشرين، وبين هذه وتلك حدثت حالات اعتداء على مسلمين ومراكز إسلامية ومساجد. كما شهدت بلاد أوروبية متفرقة حوادث طعن أو اعتداء قام بها البعض من المسلمين ومن غير المسلمين، مما أدرج رسميا تحت طائل الحوادث الإرهابية. وتبقى هذه القضية مشتعلة، تتأجج أحيانا وتخفت أحيانا أخرى، وتبدو السلطات الأمنية عاجزة عن إنهاء هذه الحوادث وغلق هذا الملف مما يؤكد فشل السلطات المعنية في التعاطي معها بشكل حاذق. ورغم ذلك، فتبدو الحكومات رافضة لمراجعة سياسات مكافحة الإرهاب، والتي تسبب تعميقا للشقوق داخل المجتمعات والفروق بين الفئات والشرائح المختلفة، وبذلك تكرس من حالة الكراهية ونبذ الآخر والعنصرية، لا سيما العنصرية التي تستهدف المسلمين.

شهدت الأشهر الماضية صعود وتيرة العداء للإسلام والمسلمين[3]، وخصوصا بعد أن قام الرئيس الفرنسي بإلقاء خطاب عام انتقد فيه الإسلام واتهمه بالانعزالية وبخلافات عميقة بين قيمه وبين قيم الجمهورية الفرنسية[4]، وذكر الإسلام السياسي والإسلاموية في معرض نقده، وتبع ذلك حادثة قتل المدرس وقطع عنقه ومن ثم عدد من الحوادث المتلاحقة وانتهت بحملة مداهمات واسعة قامت بها القوات الأمنية النمساوية بحق عشرات من المنظمات والشخصيات المسلمة في عدد من المدن النمساوية، لا صلة لهم بحادثة فيينا الإرهابية، بل لعلاقتهم بالإخوان المسلمين والإسلام السياسي، بحسب وزير الداخلية النمساوي. وهذه الحوادث والخطاب الإعلامي المتصاعد ضد ما يسمى بالإسلام السياسي ينذر بموجة من الحملات الأمنية والإعلامية بحق مؤسسات إسلامية أوروبية من مختلف المجالات التعليمية والدعوية والخيرية، بالإضافة إلى شخصيات أوروبية مسلمة فاعلة في حقل الإعلام والبحث والسياسة والفكر، وذلك بتشجيع من أطراف عربية وبتمويل منها، وبأداء للمنظمات والأحزاب والشخصيات اليمينية والصهيونية التي سيسرها أن ترى هذه الإجراءات تمارس بحق الفئات الفاعلة في حقل الدعوة والتربية والإصلاح والعمل الخيري الإسلامي على الساحات الأوروبية ودول القارة الأوروبية المختلفة.

(1) https://0i.is/DwU3
(2) https://en.wikipedia.org/wiki/2020_Vienna_attack
(3) https://www.aljazeera.com/opinions/20195/11//islamophobia-is-on-the-rise-in-france
(4) https://0i.is/RSGy

خامسا: ملفات مجتمعية

أخذت قضية الرجل الأسود في ولاية مينيسوتا الأمريكية جورج فلويد والذي قتل على يد رجل شرطي أبيض من ساحة المجتمعات الغربية كل مأخذ، حيث انطلقت شرارة حركة «حياة السود مهمة» في مختلف الأقطار الغربية[1] ولا سيما تلك التي دارت فيها حوارات ساخنة حول الإرث التاريخي لتلك البلدان والمجتمعات، وتحديد مفاهيم الهوية المبنية على مناظيم قيمية، أو هكذا تفترض. وأهمية هذه الحوارات أنها لا تنضبط بضوابط المؤسسة السياسية بل ولا حتى الإعلامية بالضرورة، بل تتم في أروقة المجتمع وبذلك يصعب التحكم في الآماد التي يمكن أن تصل لها أو مستوى التفاعلات التي تتمخض عنها. والحوارات التي دارت في عدد من البلاد الأوروبية وعلى رأسها تلك التي تحمل إرثا استعماريا حافلا نحت منحى المحاسبة لذلك الإرث بل وتجريمه في كثير من الأحيان مما دعا متظاهرين في مختلف المدن البريطانية والفرنسية إلى إنزال أو محاولة إنزال تماثيل لشخصيات تاريخية بارزة راسخة في ذاكرة تلك الأمم لأن هذه الحوارات كشفت النقاب عن الجرائم البشعة التي ارتكبوها من مذابح جماعية إلى استعباد لشعوب بأكملها أو ارتكاب لفظائع مخالفة للفطرة السوية أو سرقة لثروات بلدان أو غيرها مما يندى له الجبين[2]. وبالمقابل فقد انبرى شطر من هذه المجتمعات يدافعون عن ذلك الإرث ويعترضون على محاسبة التاريخ بهذه الشاكلة ووقفوا يدافعون عن التماثيل والنصب التذكارية لشخصيات تاريخية عريقة، مما زاد من الانقسام الحاصل أساسا بسبب الفروق الطبقية والاقتصادية والسياسية والفكرية والأيديولوجية، ولا تزال هذه الجدليات قائمة ويشارك فيها بشكل أو بآخر كافة قطاعات الحياة المدنية، ورغم خفوتها شيئا ما بسبب الاهتمام الأكبر بقضية جائحة كورونا، إلا أن لهذه المسألة ما بعدها.

وقد أعادت قضية العنصرية والإرث التاريخي للبلدان الغربية، إثارة قضية الهوية بشكل أثار انقساما عميقا في المواقف بين ناقد لمقومات الهوية الوطنية في ظل التاريخ الأسود لهذه البلدان المستعمرة[3]، وبين مدافع عنها ومبررا لجرائم الزمن السابق، وانتهى بأن بات انقساما بين اليمين واليسار الأيديولوجيين. ولهذا الأمر أهمية بالغة فيما يتعلق بمسألة العلاقة مع الآخر، كما له تأثير بالغ على الحوار المجتمعي العام والذي ينبني عليه خلق وعي عام يمكن له أن يؤثر على ديناميكيات منظومات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة والطبقة السياسية، لا سيما في ظل تزايد حدة النعرة القومية والشعور بالاستهداف الوجودي بسبب موجات الهجرات واستمرار انخفاض معدلات ونسب العنصر الأبيض المسيحي.

سادسا: استشرافات

– من المتوقع أن يشهد عام 2021 انفراجا من الناحية الصحية بسبب العثور على لقاحات فاعلة لمجابهة فيروس كورونا، مع استمرار الجدل الدائر حول مشروعية اللقاح من عدمه، واستمرار الأزمة الاقتصادية بل ربما زيادتها شيئا ما بينما تقرم الدول بدفع فواتير المعونات التي قدمتها لأجل مكافحة آثار الجائحة.

(1) https://abcnews.go.com/International/turning-point-death-george-floyd-prompts-reckoning-race/story?id=72863447
(2) https://www.dw.com/en/as-media-watch-us-uprisings-eu-has-a-racism-problem-too/a-53780013
(3) https://www.nbcnews.com/news/world/statues-come-down-george-floyd-protests-force-europe-grapple-racist-n1228271

– تغير الرئيس الأمريكي سيعيد تنشيط العلاقات الأوروبية الأمريكية ويرجعها إلى المسار المعهود، وربما تعود أوروبا لممارسة دورها البارز على الساحة الدولية لا سيما فيما يتعلق بملفات ساخنة كسوريا وليبيا واليمن، ويعهد إليها كبح جماح تركيا، ولكن ذلك مرتبط بقدرتها على الاستفاقة من هول صدمة جائحة كورونا وبالذات على الصعيد الاقتصادي.

– خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل نهائي سيحدث شيئا من الربكة في منظومة الاتحاد التجارية، ومع الإدارة الأمريكية الجديدة، ربما تتهيأ فرصة للصين أن تسد الفجوات الناجمة عن هذه التغيرات الكبيرة وعن الأزمة الاقتصادية الهائلة.

– في حال بقيت الأوضاع مستقرة في الداخل التركي واستقر الاقتصاد إلى حد ما، يرجح أن تشهد تركيا زيادة في بسط نفوذها على المناطق الساخنة المتاخمة لها في سوريا والعراق ومن حدودها الشرقية، وكذلك في ليبيا، رغم ما سيسببه ذلك من انزعاج أوروبي بالغ، لا سيما وأن علاقات تركيا بروسيا ستزداد متانة على حساب الرصيد الأوروبي.

– يتوقع أن يشهد عام 2021 ارتفاعا في حدة الهجوم على التيار المسمى بالإسلام السياسي أو الإسلاموية في مختلف أنحاء القارة الأوروبية، وذلك بوازع مناقضة ذلك التيار للقيم المدنية الغربية، وقد تذهب بعض الدول إلى تجريم الإخوان المسلمين وتيار الإسلام الوسطي عموما، أو تصنيفه فكرا متطرفا أو حتى إرهابيا، مما سيعرض عشرات من المؤسسات الإسلامية الأوروبية الفاعلة في مختلف المجالات للتقييد والاستهداف الإعلامي وربما الأمني والقانوني.

– صعود منسوب تيار اليمين المتطرف مرشح أن يستمر، بل قد تشهد الانتخابات في عدد من الدول مفاجئات مفادها بروز أحزاب وشخصيات ذلك التيار. وفي حال تحقق ذلك، ستشهد المجتمعات الأوروبية مزيد انقسام وتعميقه، لا سيما حول قضايا ذات أبعاد أيديولوجية واقتصادية وقيمية.

– ستدفع الأزمة الاقتصادية لأغلب دول أوروبا باتجاه فتح قنوات التجارة مع مختلف الأطراف والتي تضع عليها حاليا قيودا ومحددات لاعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان أو الحريات أو الديمقراطية، ويرجح أن تعقد صفقات تسليح مع دول محكومة من قبل أنظمة شمولية في المنطقة العربية وغير العربية، مما ينذر بتراجع في منسوب الحريات والحقوق على مستوى الاهتمام والمتابعة الدوليين.